

اقتصاد

«مسائية الأحد الاقتصادي» في الحكومة تبحث في الاستثمار والتهريب والاستيراد

خميس: أخطأنا خلال الأزمة وكان علينا شد الأحزمة من بدايتها

استيراد الأندومي ومكعبات المايجي واللحوم المجمدة وألعاب الأطفال ممنوع.. ومسموح استيراد طعام الكلاب والقطط وغاز القذاحات والجلود

المحرر الاقتصادي

ناقشت المجموعة الاقتصادية مساء الأحد الماضي ثلاثة مواضيع أساسية، تحورت حول البيت في طلبات تجار السماح باستيراد بعض المواد، واتخاذ قرار بشأن المجلس الأعلى للاستثمار، ومكافحة التهريب وتزوير عمل الجمارك. استهل رئيس الحكومة عماد خميس الجلسة بتأكيد أن المطلوب بشكل أساسي اليوم فيما يتعلق بالاستيراد: التركيز على المواد التي تساهم في عملية التنمية فقط، في مختلف المجالات، الصناعية والزراعية.. وغيرها. مشدداً على عدم السماح باستيراد الكماليات مهما كانت، مع ضرورة شطب عبارات «مواد مختلفة، متعددة، وغيرها» من قائمة المواد المسموح استيرادها، لكي لا يتم استغلال مثل عبارات كهذه بتمرير مواد غير مسموح استيرادها، معلقاً بالقول «أخطأنا منذ بداية الأزمة، فكان علينا شد الأحزمة من البداية».

وبدأ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أنيب ميالة باستعراض قائمة المواد المطلوب البت في أمرها، من جهة السماح، أو عدم السماح، باستيرادها، مشيراً إلى وجود نحو ٦٠ طلباً، وقد اقتضت الموافقة على استيراد عدد قليل من المواد، مثل أجهزة إطفاء الحريق، لأهميتها، إضافة إلى بورة ونشاء البطاط والوان الدهانات والجلود الخام، لدخولها في الصناعة، وشباك صيد الأسماك، وغاز القذاحات، إضافة إلى أغذية الحيوانات (القطط والكلاب) لكونها تستخدم في الحراسة.

ومن المواد التي لم تحظ بالموافقة لاستيرادها، مكعبات المايجي (تستحوذ على ٦ ملايين يورو في العام) والأندومي والتر (يحظى بـ ٦ ملايين يورو) إلا إذا تمت دراسة آلية مقابل الحمضيات كما الموز اللبناني، والحليب الملعب طويل الأجل، والتر هندي وجوز الهند واللحوم المجمدة كالشفاطات الصناعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

هذا وتم السماح باستيراد البضائع التي يكون مصدرها لبنان، ومنشؤها من دول أخرى، ما لا يجعلها خاضعة لاتفاقيات التجارة العربية، تتفقى مع الرسوم الجمركية. وما يسهل نقل البضاعة وتأمينها للأسواق السورية. في هذه النقطة بالتحديد، أكد حاكم مصرف سورية المركزي ريد درغام أهمية الاستفادة من لبنان في تأمين تدفق السلع إلى الأسواق، بشكل أكبر مما هو قائم حالياً.

كما تم بحث تأمين بدائل لبعض المواد المستوردة من السعودية، وكالمنتجات البلاستيكية، في حين تمت الموافقة على استيراد بعض المواد للمرة واحدة من السعودية، المواد الأولية لصناعة حفاظات الأطفال والغراء والجيبس بور.

«الصناعة»: منح إجازات استيراد المواد الأولية في المناطق الساخنة بتعهد شخصي

محمد راكان مصطفى

وأوضح الكتاب أن الآلية الجديدة لمنح إجازات استيراد المواد الأولية أصبحت تتكفي بتعهد شخصي يقدم من أصحاب المنشأة بين حالة الشركة بأنها مستمرة بالعمل والإنتاج، يتم التصديق عليه استيراد المواد الأولية لتشغيل المنشآت الصناعية القائمة في المناطق الساخنة، في حال عدم إمكانية الكشف الحسي عليها وفق الآلية الناضجة لهذا الموضوع والموافقة على التعميم الصادر عن الوزارة رقم ٨٦/ص/٢٥/٤٣ تاريخ ٢٥/٢/٢٥ الذي اشترط إجراء مديريات الصناعة الكشف الحسي على المنشآت.

وبين الحموي في الكتاب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن التعديل جاء بغية تمكين المنشآت الصناعية القائمة والمستترة المسجلة في المناطق الساخنة، ونظراً للظروف الراهنة ولعدم تمكن مديريات الصناعة في المحافظات من القيام بعملية الكشف الحسي الميداني عليها وتسيب إجراء تفقيد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج لتتمكن هذه المنشآت من القيام بعملية الإنتاجية.

إلى طاولة اللجنة الاقتصادية:

تعديلات قانونية وآلية جديدة لعمل المحاكم المصرفية

الوطن

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن انتهاء اللجان المشتركة المشكلة بين وزارة المالية ووزارة العدل ومصرف سورية المركزي والمصارف الخاصة، من عملها الذي كلفت به وذلك ضمن المهلة التي منحت لإعداد النظر في القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٤ الذي يضمن أصول وإجراءات الدعاوى المصرفية والقانون رقم ٢١ لعام ٢٠١٤ المتعلق بإحداث المحاكم المصرفية الابتدائية والاستئنافية، وأنه تم اقتراح التعديلات اللازمة على القوانين ووضع الدراسة لآلية جديدة لعمل المحاكم المصرفية بشكل عام وإمكانية إحداث دوائر تنفيذ خاصة بها.

كما تم حصر المشكلات التي تقف عثرة في طريق عمل المصارف واقتراح التعديلات اللازمة على القوانين ووضع الدراسة لآلية جديدة لعمل المحاكم المصرفية بشكل عام وإمكانية إحداث دوائر تنفيذ خاصة بها.



إحياء المجلس الأعلى للاستثمار ودراسة توسيع صلاحياته على غرار مجلس السياحة

الكلمة الأخيرة في الاستثمار

بالانتقال إلى موضوع الاستثمار، أعرب رئيس الحكومة عن أهمية بالغة لخلق أجواء من الثقة الكبيرة بين الحكومة والمستثمرين، وتقديم دعم حقيقي لكل من يرغب بالاستثمار في البلد، والالتزام بالسرعة في البت بالموافقات والترخيص والتسهيلات والإجراءات والتنفيذ، وتبعه، لتعزيز فترة أن الدولة مع المستثمرين.

كاشفاً عن نية الحكومة إنشاء ديوان خاص بشؤون المستثمرين ومكتب متابعة وأمانة سر، للقاء المستثمرين وتتبع أعمالهم ومشاريعهم بإنهاء كبير، وذلك ضمن هيكلية المجلس الأعلى للاستثمار، الذي تقرر عدم إحداثه من جديد، وإنما إحياء وتفعيل المجلس الأعلى القائم -لم يجتمع إلا في النادر- ليتولى رسم السياسات والاستراتيجيات الاستثمارية، ويجتمع بشكل أسبوعي، تقريباً، بحيث تختص هيئة الاستثمار بمتابعة التنفيذ،

هنا غانم

أكد نواب في مجلس الشعب أن الاستثمار الأنجح وفق ما تقوله الحكومة مرتبط بإطلاق عجلة الاقتصاد والأمن والأمان، جاء ذلك خلال جلسة أمس التي تابعت مناقشة تقرير موازنة ٢٠١٧.

وأشار الأعضاء إلى موضوع دعم وتأمين المواد في مؤسسات التدخل الإيجابي التي يجب أن يكون هناك تغيير لإدارتها.

بإشارة أشار عضو البرلمان فارس الشهابي إلى موضوع إيجاد مطارح ضريبية وتعميق جهود مكافحة التهريب الضريبي وتحصيل حقوق الخريزية، الوارد بالموازنة، إذ يتطلب شرحاً من الحكومة، علماً أن هذا الموضوع يزيد موارد الخزينة أكثر من ٢٠٪، مؤكداً أن على الحكومة إيجاد دوائر مختصة لمكافحة غسيل الأموال، لافتاً إلى أن هناك «أشخاصاً تحولوا إلى أصحاب أموال وثروات طائلة بين ليلة وضحاها، ونحن نتجه اليوم إلى التحصيل الضريبي من راتب الموظف أو من منظومة إنتاجية تعاني من الدمار والسرقة».

وطالب بعض النواب في مناقشتهم لتقرير لجنة الموازنة في مجلس الشعب، بضرورة أن تلبى بنود الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧

فتكون بمنزلة الذراع التنفيذي للمجلس، وتتّم الموازنة مع مجلس التشريكية، لمتابعة الاستثمار الخاص والعام. وطلب خميس من المعنيين إجراء دراسة قانونية على جناح السرعة، مع قانونيين، لمنح المجلس الأعلى للاستثمار صلاحيات واسعة من جهة القرارات التي يتخذها، بحيث تكون كالقوانين، كما هو حال المجلس الأعلى للسياحة، وذلك لأن منح الإغفالات للمستثمرين لا يمكن أن تكون إلا بقانون، خلافاً للتسهيلات والميزات.

حديث التهريب مستمر

استعرض وزير المالية مأمون حمدان مذكرة تضمنت عدة اقتراحات لتطوير عمل الجمارك والحذ من التهريب، أبرزها التأكيد على التشدد بضبط المنافذ الحدودية، والتأكد من البضاعة عند الكشف في الأمانات الجمركية، ووضع نقاط جمركية ثابتة في مداخل المدن، وخاصة العاصمة، وعلى

الطرق الرئيسية، والعمل لمنع تزوير الفواتير وتحاليل البضاعة بتصديقها من غرف الصناعة والزراعة والتجارة، وإجراء حملات منظمة لمنفذ البيع لضبط المهربات، وفرض العقوبة الأشد على المخلص الجمركي الذي يتلاعب بالبيان الجمركي، وحصر تزويق البضائع بالجمارك.

إلا أن هذه المقترحات التي دافع عنها حمدان بشدة، وإلى جانبه مدير عام الجمارك فواز أسعد، لم تعجب رئيس الحكومة، الذي وصفها بعبارة «لم ترتق للمستوى المطلوب». مشدداً على أن الجمارك تتطلب عناية شاملة للتخلص من الوهن الموروث من قبل الأزمة، منوهاً بأن الحكومة عازمة على دعم الجمارك للتخلص من السيئين والمسيئين، وطلب مدير الجمارك بعزل كل مسيء، فوراً، بقوله مخاطباً أسعد: «قم بعزل كل فاسد، ولا ترد على أحد يضغط عليك، فالحكومة كلها معك، ونحن عازمون على تنظيف الجمارك من السيئين.. فلا أحد أكبر وأهم من دم الشهداء، لذا لن نسجم للفاسدين بالإسائة». ولجأ إلى إصدار إجراءات في هذا الإطار قريباً، حتى خارج إطار الجمارك.

وأكد خميس وجود خلل في الأمانات الجمركية، وبأن العملية مرتبة -قصده التهريب-، وطلب بتعديل قانون الجمارك بسرعة، وأتمتة المنافذ الحكومية ومراقبتها مركزياً بالكاميرات، بدوره أكد وزير المالية أن القضاء على التهريب ليس مهمة المالية والجمارك، وقال: «هناك من يحمي المهربين، والأسماء معروفة بالنسبة لنا».

على حين طالب وزير التنمية الإدارية بالبدء بمحاربة كبار المهربين، ثم الصغار، فرد عليه خميس «الكل على التوازي»، وتدخل ميالة مستعرضاً فيديو على جهازه الخليوي لما يحتويه أحد مولات دمشق الفاخرة من سلع غير نظامية، «من السوشي وطالع»، مقترحاً البدء بضبط المهربات في المولات «ضرب المولات» -على حد تعبيره-، منوهاً بأن التهريب موضوع كبير ويستنزف ٨٠٪ من موارد الخزينة.

هنا تدخل درغام، بالإشارة إلى أهمية أن يكون التعامل مع موضوع التهريب على أساس استراتيجي، وليس كردات فعل، مطالباً بالتنسيق مع لبنان لتطوير فكرة الاستيراد من مصدر لبناني ومنشأ غير لبناني.

أما مدير عام الجمارك، فقد دافع عن المقترحات التي تقدموا بها، مؤكداً أن العمل في المخالفات في الأمانات الجمركية، يومية، وهي بالعمارة، ويتم التعامل معها، وهي طبيعية، وأغلبها مخالفات بالنوع والوزن، مشيراً إلى أن العمل جار حالياً لإنهاء التعديلات على قانون الجمارك، فقد تم حذف بعض المواد، وتعديل مواد أخرى، وإضافة مواد جديدة، مؤكداً صعوبة التلاعب بالتعرفة الجمركية بعد تصنيها في خمس شرائح، من ١ إلى ٣٠٪، بعد أن كانت تصل إلى ٥٠٪. وكشف عن إجراء مسح من الجمارك لجميع المنافذ غير النظامية، وتم تسيير من ٣ إلى ٤ دوريات باتجاه كل معبر غير نظامي.

تكلفة فرص العمل الجديدة ١٠ مليارات ل.س

وزير المالية: الحكومة عملت على تحسين مستوى المعيشة منذ يومها الأول

رئيس لجنة الموازنة:

أرقام الموازنة لا

تعاكي الواقع

الشهابي: أشخاص

تحولوا إلى أصحاب

ثروات بين ليلة

وضحاها



إلى أن التكلفة الإجمالية لفرص العمل التي تعهدت الحكومة بتقديمها تبلغ ١٠,١٤ مليارات ليرة سورية، مبيّناً أن الحكومة تجتزم بشكل مستمر وكذلك عبر اللجان الاقتصادية لتعزيز الصناعة الوطنية في مجالي الزراعة والصناعة حيث تم فتح باب الاستيراد لكل مستلزمات الزراعة والصناعة مع ثبات في سعر الصرف التحويل من صندوق الدين العام، موضحاً أن سبب زيادة اعتمادات موازنة ٢٠١٧ عن العام الحالي هو تقلبات سعر الصرف التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من عام لآخر.

ونوه حمدان بأن وزارة المالية تقوم بمناقشة الموازنة العامة للدولة بدءاً من الشهر السابع من كل عام مع جميع الوزارات والجهات العامة وإدراج المشاريع الجديدة المأمول أن تساهم في تحريك النشاط الاقتصادي.

وأكد الوزير أنه من شأن الدفع قدماً بعجلة الإنتاج الزراعي والصناعي حل العديد من المشاكل الاقتصادية وعودة القوة الشرائية لليرة السورية، مشيراً

متطلبات النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، مؤكداً أنه من غير الممكن مناقشة الموازنة والحسابات دون وجود مؤشرات وأرقام.

وكان رئيس لجنة الموازنة والحسابات في المجلس حسين حسون قد أكد أن اللجنة تناقش الموازنة العامة وفق آلية محددة، وأشار إلى أن أرقام الموازنة لا تعاكس الواقع، مشيراً إلى أن اقتصادنا بخير رغم الحرب الطويلة الأساسية في كل المجالات.

وفي معرض رده على النواب، أكد وزير المالية مأمون حمدان أن توصيات اللجنة والمقترحات حولها من النواب سوف تسهم بتحسين الأداء في تنفيذ بنود الموازنة العامة لعام ٢٠١٧. موضحاً أن الحكومة عملت جاهدة منذ يومها الأول على الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة إلى جانب دعم مختلف القطاعات الاقتصادية. لافتاً إلى أن الحكومة وضعت على

خميس لميالة:

لا تذهب للسبع

بحرات

الوطن

علمت «الوطن» من مصدر في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن رئيس مجلس الوزراء عاد ورفض موضوع انتقال وزارة الاقتصاد إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم في منطقة السبع بحرات، وبحسب المصدر، فقد ورد كتاب إلى الوزارة من مكتب رئيس مجلس الوزراء يفيد بإلغاء موضوع نقل الوزارة وبعض المديرات والدوائر التابعة لها إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم في منطقة السبع بحرات، فأنتهى بذلك العمل بالكتاب السابق، الذي وافقت بموجبه رئاسة مجلس الوزراء على النقل.

وسوَّعت رئاسة مجلس الوزراء رفضها الأخير بالصعوبات الخاصة بالنقل والكلفة الكبيرة، إضافة إلى أن المنطقة وطبيعة البناء والنوافذ الموجودة فيه تم تصميمها بشكل يتوافق مع طبيعة عمل هيئة الضرائب والرسوم.

حيث لا يتناسب بناء وزارة الاقتصاد مع طبيعة عمل الهيئة وخاصة لجهة الربط الشبكي، من جهة أخرى بين مصدر في «الاقتصاد»، أن الوزارة تسعى منذ فترة إلى العمل على تفعيل مجالس الأعمال وإعادة تأسيس مجالس أعمال جديدة بعد إلغاء المجالس القديمة. مبيّناً أن عدد المجالس القديمة كان قد وصل سابقاً إلى نحو ٧٩ مجلس أعمال مع مختلف بلدان العالم، وأن الحكومة سوف تسعى إلى تأسيس مجالس أعمال عندما توافر الرغبة بذلك من الطرفين وليس من طرف واحد وسيتم التركيز على الدول التي تربطها بسورية علاقات صداقة.

وقام وزيرها.

قالوا في التهريب:

حمدان: هناك

من يحمي المهربين

والأسماء معروفة لنا

النوري: يجب البدء

بكبار المهربين ثم

الصغار

ميالة استعرض فيديو

من أحد المولات يبيع

من «السوشي وطالع»

درغام: يجب التفكير

بشكل إستراتيجي

وليس كردات فعل

الأسعد: سيرنا

دوريات على المنافذ

غير النظامية